العلم بالعين فبان بشير اليه بعينه فلو قال بعتك
شاه من هذا القطيع اي شاه اردت او ثوبا من
الثياب التي بين يديك او ذراعا من هذا الكرباس
وحذه من اي جنب شئت او عشرة اذرع من هذه
الارض وحذه من اي طرف شئت فالبيع باطل وكل
ذلك مما يتعاده المتساهلون في الدين الا اذ يبيع
شايعا مثل ان يبيع نصف الشيء او عشره فان
ذلك جايز واما المقدار فانما يحصل بالكيل والوزن
او النظر اليه فلو قال بعتك هذا الثوب بما باع
به فلان ثوبه وهما لا يدريان ذلك فالبيع باطل
فلو قال بوزن هذا الصنجه فهو باطل اذا لم
يكن الصنج معلوما ولو قال بعتك هذه الصبره
من الحنطه او بعتك بهذه الصره من الدراهم او
بهذه القطعه من الذهب وهو يراها صح البيع
وكان تخمينه في النظر كافيا في معرفة المقدار
واما العلم بالوصف فيحصل بالروية في الاعيان
فلا يصح بيع الغايب الا اذا سبقت رويته منذ
مدة لا يغلب التغير فيها والوصف لا يقوم مقام
العيان هذا اسد المذهبين ولا يصح بيع المنسوج
اعتمادا على الرقوم ولا بيع الحنطه في سنبلها
ويجوز بيع الاجر في قشرته التي يدخر فيها وكذا

الجوز

الجوز واللوز في قشرته السفلى ولا يجوز في القشرتين
ويجوز بيع الباقلا الرطب في قشرته للحاجه ويتسامح
ببيع القماح في اربال عادة الناس الاولين به ولكن
نجعله اباحة بعوض فلو استرد حق ليبيعه فالقياس
بطلانه لانه مشتري خلقه ولا يبعد ان يتسامح فيه
اذ في اخراجه افساده كالرمان وما يستر خلقة السادس
ان يكون المبيع مقبوضا ان كان قد استفاد ملكه
بمعاوضة وهذا شرط خاص فقد نهى رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن بيع ما لم يقبض ويستوي
فيه العقار والمنقول فكما اشتراه او باعه قبل
القبض فبيعه باطل وقبض المنقول بالنقل وقبض
العقار بالتخليه وقبض ما ابتاعه بشرط الكيل
لا يتم الا بان يكتاله فاما بيع الميراث والوصيه والهبه
وما لم يكن الملك حاصلا فيه بمعاوضة فهو جايز
قبل القبض الركن الثالث لفظ العقد ولا بد
من جريان ايجاب وقبول متصل به بلفظ دال على
المقصود وبيهم اما صريح او كنايه فلو قال اعطيتك
هذا بذلك بدلا فقد بعتك فقال قبلته جاز بهما
قصد به البيع فانه قد يحتمل الاعارة اذا كان في
نويف او ذا بنين والنيه ترفع الاحتمال والصريح
اقطع للخصومه ولكن الكنايه تفيد الملك والحل

Copyright King Saud University